

دور الانفاق العام في التنوع الاقتصادي (دراسة تحليلية عن دولة قطر)

The Role Of Public Spending In Economic Diversification

(An Analytical Study Of The State Of Qatar)

د. علي عماد محمد ازهر
dralimohamedazhar@gmail.com
جامعة الشرق الأوكرانية فلاديمير دال (أوكرانيا)

تاريخ النشر: 2021/06/30

تاريخ القبول: 2021/02/28

تاريخ التقديم: 2021/02/11

الملخص

يُعتبر التنوع الاقتصادي من أهم المؤشرات التي تُقاس بها اقتصادات الدول، إذ إن الرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل الأساسية من شأنها أن تعزز قدراته الحقيقية ضمن إطار من التنافسية العالمية، وهو ما يعتبر الهدف الأسمى للحكومات التي تسعى للنهوض باقتصادها. يمثل التنوع الاقتصادي العمود الفقري لاستقرار اقتصادات الدول النفطية، فكلما كان هناك تنوع اقتصادي أتاح ذلك فرصاً جيدة لتكوين وبناء اقتصاد قوي يقف في مواجهة التدهور والأزمات الاقتصادية جراء حساسية تقلبات أسعار النفط الناجمة عن عوامل خارج الدولة. تلخصت الدراسة بثلاث بنود، البند الأول تم تحليل ووصف الانفاق العام وجاء البند الثاني مفهوم أساسيات التنوع الاقتصادي وعن البند الثالث تجربة قطر في التنوع الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: التنوع الاقتصادي، الانفاق العام، تنوع الإيرادات.

رموز JEL: E62، E64، H50، O10، O11.

Abstract

Economic diversification is one of the most important indicators by which countries' economies are measured, as the desire to achieve a greater number of basic income sources would enhance their real capabilities within a framework of global competitiveness, which is the ultimate goal of governments seeking to advance their economy. Economic diversification represents the backbone of the stability of the economies of oil-producing countries. Whenever there is economic diversification, this provides good opportunities for the formation and building of a strong economy that stands in the face of economic decline and crises due to the sensitivity of oil price fluctuations caused by factors outside the state. The study was summarized in three items, the first item analyzed and described public spending, the second item came the concept of the basics of economic diversification, and the third item the experience of Qatar in economic diversification.

Key words: Economic diversification, public spending, diversification of revenues.

Jel codes: E62, E64, H50, O10, O11.

المقدمة:

يكتسي موضوع التنوع الاقتصادي مكانة هامة في الاقتصاديات الريعية التي تعتمد بدرجة كبيرة على منتج واحد في عملية التصدير وكذا الاعتماد عليها كمورد أساسي في تمويل الميزانية، فالاعتماد على مورد واحد كمحرك للنمو الاقتصادي يمكن أن يعرقل أو يوقف عجلة التنمية إذا ما انخفضت أسعار هذا المنتج في الأسواق العالمية. إن اعتماد هذه الاقتصاديات على مورد واحد لم يكن اختيارا بل كانت مجبرة على ذلك وفق مبدأ التخصص ونمط تقسيم العمل الدولي ومدى وفرة هذت المورد في تلك الدول، إذ أغلب هذه الدول تتمتع بميزة نسبية في إنتاج هذا المورد خاصة فيما يتعلق بالثروات الباطنية. من خلال ما سبق نجد بأن ثراء هذه الدول بالثروات الباطنية هو نعمة عليها (في حالة ارتفاع أسعار هذه الثروات في الأسواق العالمية، ولكن يصبح نقمة عند انخفاض الأسعار وذلك لعدم وجود البديل في هذه الحالة، ولذلك وجب التفكير في تنوع هيكل اقتصاد هذه الدول حتى لا يبقى اقتصادها مرتبط بتقلبات أسعار هذه المنتجات الريعية في الأسواق العالمية.

تعتبر قطر من بين الدول الريعية التي تعتمد بشكل كبير على النفط والغاز سواء في صادراتها أو في تمويل ميزانيتها، وعليه فأى تذبذب في أسعار المحروقات سيؤثر على الاقتصاد القطري، ولقد تبنت الحكومة القطرية مجموعة من الإجراءات والسياسات الاقتصادية قصد الخروج من التبعية لقطاع المحروقات وجعل الاقتصاد القطري أكثر تنوعا، حتى يصمد أمام انخفاض أسعار البترول العالمية، وذلك من خلال تشجيع القطاعات الغير نفطية .

منهجية البحث :

يعتمد البحث على المنهج التحليلي الواقعي في بيان طبيعة العلاقة بين الانفاق العام والتنوع الاقتصادي في قطر، إلى جانب استخدام البيانات من مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي ، وجهاز التخطيط والاحصاء في دولة قطر . ويعتمد البحث على المراجع والدوريات العربية والأجنبية التي تتناول دور الانفاق العام في التنوع الاقتصادي.

اهداف البحث :

تمحورت الاهداف بالنقاط التالية:

1. مفهوم الانفاق العام
2. وصف اساسيات التنوع الاقتصادي

3. تجربة قطر في التنوع الاقتصادي

الدراسات السابقة :

هناك دراسات كثيرة ومتعددة تناولت موضوع دور الانفاق العام في التنوع الاقتصادي من تلك الدراسات :

- دراسة ضرورة التنوع الإقتصادي في ظل انهيار أسعار النفط , (قرومىحميد , بن ناصر محمد, 2017) ولخصت الدراسة إن المتبع للتاريخ الإقتصادي يكتشف أن الإقتصاديات التي تنوع لديها مصادر الدخل تمتاز بأداء اقتصادي أفضل من تلك التي تعتمد على قطاع واحد في توفير الدخل وتحقيق التنمية الإقتصادية؛ وقد تجلّى ذلك أساسا بعد اندلاع الأزمة النفطية الأخيرة وما صاحبها من خطورة على الإقتصاديات الريعية والجزائر خاصّة نتيجة لارتباط أسعار هذا المورد بالأسواق العالمية وما فيها من تقلبات حادّة من حين لآخر، وأثر ذلك على النمو والاستقرار الاقتصادي . لقد حتمّ هذا الوضع على تلك الدول انتهاز سياسات وإستراتيجيات ترمي في مجملها إلى تنوع القاعدة الإقتصادية؛ من خلال تبني حزم من السياسات الاقتصادية يكون الهدف منها إعادة هيكلة الاقتصاد ورفع مستوى مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية البديلة في الناتج المحلي، وتحسين كفاءة فاعليتها، وفي هذا الإطار؛ تلعب سياسات التنوع الإقتصادي دوراً هاماً في تحقيق التنمية الإقتصادية من جهة، كما تعتبر من أهم التحديات التي تواجه الدول عامة والجزائر خاصّة، هاته الأخيرة التي ظلّت تعتمد على النفط كمورد اقتصادي دون التفكير في إيجاد البدائل المناسبة لمواجهة تحديات عدم استقرار أسعار النفط في الأسواق العالمية .
- دراسة التنوع الاقتصادي والتنمية المتوازنة في المملكة العربية السعودية الفرص والتحديات , (خالد هاشم عبد الحميد , 2018), تعتبر سياسة التنوع الاقتصادي أحد الأهداف الاستراتيجية التي تبنتها خطط التنمية الاقتصادية المتعاقبة في المملكة العربية السعودية منذ بداية السبعينات، حيث نصت خطط التنمية على أهمية تنوع القاعدة الإنتاجية وتشجيع النمو في قطاعات أخرى خلاف قطاع النفط، وذلك بهدف التقليل من التأثيرات السلبية للأزمات والصدمات الخارجية المحتملة نتيجة اعتماد النمو على قطاع واحد، ويهدف هذا البحث إلى دراسة التنوع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية ودوره في تحقيق التنمية المتوازنة، وذلك من خلال تناول تحليل الواقع الاقتصادي للاقتصاد السعودي، وجهود المملكة في تحقيق التنوع الاقتصادي، والفرص والتحديات التي تواجه عملية تحقيق التنوع الاقتصادي، ثم قياس أثر التنوع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

يعتبر القطاع النفطي هو القطاع الرئيسي المسيطر على اقتصاديات المملكة العربية السعودية منذ بداية السبعينات حتى الوقت الحالي، حيث بلغت متوسط مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 47.5% خلال الفترة 2015/2000، كما بلغت متوسط الإيرادات النفطية حوالي 89% من إجمالي إيرادات الدولة، كما تمثل الصادرات النفطية حوالي 88% من إجمالي صادرات المملكة خلال نفس الفترة. وقد نتج عن ذلك ارتباط نمط التنمية في المملكة العربية السعودية بحجم الإيرادات النفطية، كما ارتبطت السياسة المالية للدولة أيضا بحجم الإيرادات النفطية، وهو ما جعل الاقتصاد السعودي شديد الحساسية للتقلبات في السوق العالمية نتيجة التقلبات في أسعار النفط، خاصة خلال الفترة الأخيرة حيث شهدت أسعار النفط العالمية تراجع كبير منذ يونيو 2014 نتيجة انخفاض سعر برميل النفط بنسبة 50% تقريبا، وقد ترتب على هذا الانخفاض التأثير على اقتصاد المملكة العربية السعودية باعتبارها أحد الدول الريعية. ولذلك أدركت المملكة أهمية استراتيجيات التنوع الاقتصادي، وذلك لتجنب المشاكل الناتجة عن عدم ديمومة واستقرار الإيرادات النفطية، وذلك من خلال تحقيق التنوع في هيكلها الاقتصادي، وبالتالي تنوع مصادر الدخل، وتخفيض الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل، وهو ما يتطلب التحول من نموذج النمو الحالي إلى نموذج نمو يقوم على التنمية المتوازنة. وفي سبيل تحقيق ذلك تنقسم هذه الورقة البحثية إلى عدة أجزاء يتناول الجزء الأول منها الإطار النظري للتنوع الاقتصادي من حيث المفهوم والأنواع والأهداف والمؤشرات والمحددات، يلي ذلك تناول العلاقة بين التنوع الاقتصادي ونظريات التنمية المتوازنة، وتحليل الواقع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية والجهود المبذولة في مجال التنوع، ودور استراتيجيات التنوع في تحقيق النمو المتوازن، ثم تناول فرص وتحديات التنوع الاقتصادي في المملكة، ثم قياس أثر التنوع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في المملكة، وأخيرا نتائج وتوصيات الدراسة.

1. ماهو الإنفاق العام :

وان توحدت الرؤى الاقتصادية حول تحديد مفهوم النفقات العلمية، إلا أنه هناك جدل كبير حول تقيمتها وما يقف من أسباب وراء التزايد الكبير لها على المستوى العالمي.

1.1 تعريف النفقة العامة :

تعرف النفقة العامة على أنها "مجموع المبالغ النقدية التي يتولى إنفاقها شخص عام لتلبية حاجة عامة" (فليح حسين خلف، 2008)، كما تعرف على أنها "بمبلغ نقدي يتولى إنفاقه شخص عام قصد تحقيق منفعة

عامة" (سوزي عدلي ناشد، 2000)، وجاء بأن النفقة هي "مبلغ من النقود يخرج من خزانة الدولة بواسطة إداراتها ومؤسساتها وهيئاتها ووزاراتها المختلفة وذلك لإشباع حاجة عامة، وعرفت النفقة العامة كذلك بأنها "مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية لشخص معنوي عام بقصد إشباع حاجة عامة (حسن مصطفى حسين، 20001)، فالنفقة "كم قابل للقياس النقدي يامر بانفاقه شخص من أشخاص القانون العام إشباعا لحاجة عامة (حامد عبد المجيد دراز، 2000). بناء على ما سبق يمكن تعريف النفقة العامة على أنها مبلغ من النقود يخرج من ذمة مالية الدولة أو أحد الهيئات المكونة لها بقصد إشباع حاجة عامة.

من خلال هذه التعاريف نستنتج أن النفقة العامة تتضمن ثلاث أركان أساسية: فهي مبلغ نقدي، تصدر عن الدولة أو أحد ممثليها، وتهدف لتلبية حاجة عامة

2.1 تقسيمات النفقات العامة:

لقد تزايدت النفقات العامة بتزايد نشاط الدولة، فتعددت بذلك تقسيماتها، إلا أنها اتفقت جميعا في تبوين أساسين أحدهما اقتصادي والآخر وضعي .

أ- التقسيما لأقتصادي :

تنقسم النفقات العامة وفقا لهذا الاتجاه لعدة أصناف تبعا للمعايير المأخوذ بها

1. حسب الآثار التي تخلفها: وتنقسم النفقات وفقه لنفقات حقيقية ونفقات تحويلية والمعياري الأساسي للفرقة بينها هو وجود أو عدم وجود مقابل للنفقة، أو وجود أثر على الدخل القومي من عدمه، فالطريقة المثلى لتقسيم النفقات هي التي تنطلق من الآثار التي تخلفها، (Anwer Shah, 2005) ففي حالة وجود مقابل تعتبر النفقة حقيقية وفي خلاف ذلك تعد تحويلية. فالنفقات الحقيقية تصرف بهدف الحصول على سلع وخدمات منتجة (زينب حسين عوض الله، 1998) أما النفقات التحويلية فهي النفقات التي يتم من خلالها نقل جزء من الدخل القومي من قطاع لآخر أو من فئة لأخرى، وتنقسم النفقات التحويلية بدورها لثلاث أصناف: تحويلية اقتصادية، تحويلية اجتماعية ونفقات تحويلية مالية.

2. حسب دورية النفقة: ونميز وفقا لهذا المعيار بين النفقات العادية (الدورية) وهي التي تتكرر بصفة منتظمة في الميزانية السنوية، وأخرى غير علنية وهي التي لا تظهر إلا في فترات متباعدة وغير منتظمة.

3. حسب طبيعة النفقة: وتنقسم وفق ذلك النفقات لرأسمالية وجارية .

4. حسب أغراضها: تسعى الدولة من وراء العملية الإنفاقية لتحقيق جملة من الأهداف كانت إدارية اقتصادية، اجتماعية، مالية أم عسكرية، وتبعاً لذلك نجد الأصناف التالية النفقات والموجهة لتغطية كل هدف النفقات الإدارية، والنفقات الاجتماعية، والنفقات الاقتصادية وأخيراً النفقات العسكرية.

ب- التقسيم الوضعي:

ويضم ثلاثة تقسيمات أساسية هي:

1. التقسيم الإداري: يعد من أقدم التقييمات، إذ انتهجته المدرسة الكلاسيكية، وتُسند فيه التفقة للجهة التي تولت عملية الإنفاق، وبتعبير أدق تقسم النفقات حسب الوحدات الإدارية والوزارات المكونة لها.
2. التقسيم الوظيفي: يتماشى هذا التنظيم والفكر المالي المعاصر، ويستند في تقديم النفقات وفق هذا المدخل لنوع الوظائف أو الخدمة التي تؤديها الدولة بغض النظر عن الجهة التي تتولاها.
3. التقسيم الاقتصادي: يعمل من خلال هذا التقسيم الدمج بين التقييمين الإداري والوظيفي، حيث تقسم التفقت حسب الوظائف المغطاة لتنسب بعدها للوزارة التابعة لها.

3.1 حجم النفقات والعوامل المؤثرة فيه:

أ- دور الدولة: ازداد حجم الانفاق نتيجة لتوسيع دور الدولة ووظائفها التداخلية في كافة المجالات وان حجم الانفاق يعتمد على النظام السياسي وأهدافه، وكذلك حجم الانفاق يختلف في الدول المتقدمة عن الدول الأقل تقدماً كلما اتسعت وظائف الدولة وتنوعت ازدادت النفقات العامة وتنوعت.

ب- العوامل الاقتصادية: الانفاق العام له دور مهم في التوازن الاقتصادي. تعد العلاقة بين النفقات النفقات العامة والنشاط الاقتصادي علاقة طردية بمعنى " كلما زاد النمو الاقتصادي زادت النفقات النفقات العامة ". وبالتالي دور الانفاق العام يؤثر على حجم الطلب الكلي الفعلي وبالتالي على مستوى الاقتصاد العام. ان حجم الانفاق يتأثر بالوضع الاقتصادي من رخاء وكساد وتضخم.....الخ لان سياسة الانفاق تتجه مع الوضع الاقتصادي.

4.1 حدود النفقات النفقات العامة:

تزايد حجم الانفاق في ميزانيات الكثير من الدول بعد الحرب العالمية الثانية. استمرت دائرة الانفاق بالتوسع ، مما أدى لزيادة الاعباء المالية المالية على الافراد بما يفرض عليهم من ضرائب ورسوم..... الخ ، وذلك لتغطية النفقات المتزايدة. ظاهرة ازدياد الانفاق العام لها اسباب:أ-ظاهرة ب-حقيقية.

- الأسباب الظاهرية: هي تلك الأسباب التي تخلف زيادة رقمية في النفقات ولا تقابلها زيادة كمية في السلع والخدمات المستخدمة لإشباع حاجيات الأفراد، ولا زيادة في عدد المستفيدين منها. وتنحصر هذه الأسباب في: انخفاض قيمة النقد، تغيير الطرق الحسابية المستعملة في تحضير الميزانية، زيادة عدد السكان أو مساحة الدولة (محمد الصغير بعلي، 2003).

- الأسباب الحقيقية: وهي الأسباب التي تؤدي لزيادة متوسط نصيب الفرد من الخدمات العامة، وتتمثل في: تطور مفهوم المالية العامة، أسباب سياسية، أسباب اقتصادية واجتماعية، وأخرى العسكرية.

2. مدخل اساسي في التنوع الاقتصادي:

1.2 مفهوم التنوع الاقتصادي، أهميته، أهدافه:

للتنوع تعاريف متعددة تختلف عن بعضها البعض باختلاف الرؤية التي ينظر من خلالها إلى هذه الظاهرة. وفي حين يربط البعض التنوع بالإنتاج وبمصادر الدخل، يربطه آخرون بهيكل الصادرات السلعية. حيث يرتبط التنوع بالسياسات الهادفة إلى تقليص الاعتماد على عدد محدود من السلع المصدرة التي يتقلب سعرها وحجمها، أو تخضع إلى انخفاض مزمن. فالتنوع يعرف على أنه: "تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية، وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع" (مجيد بن أحمد المعلا، 2000 / 1995).

ومن ناحية ثانية ينظر إلى التنوع الاقتصادي بأنه: "العملية التي تشير إلى اعتماد مجموعة متزايدة تتشارك في تكوين الناتج"، والتنوع يمكن أن يشار فيه إلى تنوع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو تنوع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنوع الأسواق كالأسواق الداخلية أو أسواق الصادرات، أما من حيث التركيز على الهدف الأساس من التنوع فهو تخفيض الاعتماد على قطاع البترول وعائداته عن طريق تطوير اقتصاد غير بترولي وصادرات غير بترولية ومصادر إيرادات أخرى، في الوقت نفسه تخفيض دور القطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية. (Stephen M. Kapunda, 2003) يستند أصحاب فكرة ضرورة التنوع الاقتصادي على الأسباب التالية: (ممدوح عوض الخطيب الفترة 16-17 ربيع الثاني 1435 هـ الموافق 16-17 فبراير 2014):

- تقليل المخاطر الاستثمارية: يسهم التنوع الاقتصادي في زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال زيادة فرص الاستثمار، وتقليل المخاطر الاستثمارية، فتوزيع الاستثمارات على عدد كبير من النشاطات الاقتصادية يقلل من المخاطر الاستثمارية الناجمة عن تركيز تلك الاستثمارات في عدد قليل منه.
- تقليص المخاطر المؤدية إلى انخفاض حصيلة الصادرات: تعتمد بعض الدول التي يتسم اقتصادها بدرجة ضعيفة من التنوع الاقتصادي على تصدير منتج واحد أو عدد محدود من المنتجات، فعند انخفاض أسعار المنتجات المصدرة، تنخفض عوائد الصادرات من النقد الأجنبي، مما يؤدي إلى تقليص إمكانية الدولة في تمويل الواردات أو تمويل عملية التنمية الاقتصادية.
- زيادة إنتاجية رأس المال البشري: يسهم التنوع الاقتصادي في زيادة إنتاجية العمل و رأس المال البشري، ويؤدي بالتالي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي.
- توطيد درجة العلاقات التشابكية بين القطاعات الإنتاجية: يسهم التنوع الاقتصادي الناتج من زيادة عدد القطاعات الاقتصادية المنتجة في تقوية العلاقات التشابكية فيما بينها، مما ينجم منه العديد من التأثيرات الخارجية في الإنتاج التي تنعكس إيجابية على النمو الاقتصادي.
- تقليل التذبذب في مستويات الناتج المحلي الإجمالي: يؤدي ضعف التنوع الاقتصادي الناجم عن تركيز الإنتاج في عدد محدود من المنتجات إلى تذبذب ملحوظ في مستويات الناتج المحلي الإجمالي.
- توليد الفرص الوظيفية: ذلك لأن التنوع يحفز النمو الاقتصادي، ويحقق التنمية المستدامة، ويزيد من درجة الترابط والتشابك بين القطاعات الاقتصادية، وكل ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة، ويولد الفرص الوظيفية، ويقلص من معدلات البطالة .
- زيادة القيمة المضافة: يعزز التنوع الرأسي الروابط الأمامية والخلفية في الاقتصاد، لأن مخرجات القطاع ستشكل مدخلات إنتاجية لقطاع آخر، كما يسهم التنوع في توليد الفرص الوظيفية ومن ثم إلى ارتفاع دخول عوائد عناصر الإنتاج واستقرارها مما يؤدي إلى تزايد القيمة المضافة المتولدة قطاعية ومحلية.

3. تجربة قطر في التنوع الاقتصادي :

1.3 استراتيجية التنوع الاقتصادي في دولة قطر:

بعد اكتشاف النفط وتدفق إيراداته في أوائل الخمسينيات، أنشأت دولة قطر نظامًا للموازنة العامة يمكن توزيع هذه الإيرادات عليه. تم إصدار أول موازنة في قطر في بداية العام 1373 هـ (1953 م) خلال الإدارة البريطانية للبلاد. أصدرت أول موازنة بعد استقلال قطر عام 1392 هـ (1972 م)، بإجمالي إيرادات تقدر بـ 1079.2 مليون ريال قطري، وإجمالي نفقات بمبلغ 765.8 مليون ريال قطري. صدر القانون رقم 2 لعام 1962 بشأن تنظيم السياسة المالية في 1 فبراير 1962، وكان أول تشريع مالي يتعامل مع السياسة المالية لقطر. صدر أول دليل للحسابات في عام 1977، حيث عرضت حسابات الموازنة من حيث الإيرادات والمصروفات وقنوات الإنفاق. تم إعداد القانون رقم 5 لسنة 1989 (أول قانون للميزانية العامة في قطر) في 10 أبريل 1988، وكانت هذه خطوة متقدمة في توضيح القواعد والمبادئ التي تستند إليها الميزانية العامة في قطر. تم تعديل هذا القانون لاحقًا في عام 2009 بموجب القانون رقم 5.

حرصت قطر على التطوير المستمر لاقتصادها من خلال اتباع استراتيجيات اقتصادية محفزة على التنوع الاقتصادي باعتمادها على :

1. إطار تشريعي ملائم لتنمية الأعمال وجذب الاستثمارات : اتخذت دولة قطر عدة إجراءات في سبيل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. تتمتع الشركات التي تقوم بعمليات فداخل دولة قطر بمزايا تنافسية، بما في ذلك بيئة قانونية تستند إلى القانون العام الإنكليزي والحق في التداول بأي عملة وملكية أجنبية بنسبة 100٪ و 100٪ في إعادة الأرباح وضريبة الشركات بنسبة 10٪ على الأرباح المحلية (مكتب الاتصال الحكومي ، السياسات الاقتصادية ، قطر).

2. بيئة أعمال متطورة :وفقًا لتقرير التنافسية العالمية لعام 2018 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، تحتل قطر المرتبة الثانية على المستوى الإقليمي والثالث على مستوى العالم من حيث القدرة التنافسية الشاملة، والأول على المستوى الإقليمي في مؤشر ريادة الأعمال العالمي للتقرير – ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى سياساتها التي أوجدت بيئة أعمال متقدمة. وتشمل هذه السياسات الالتزام بجميع الاتفاقيات التجارية، وتنفيذ سياسة اقتصادية مرنة لتسهيل الأعمال والاستثمار، وإعطاء امتيازات خاصة للمستثمرين الأجانب غير القطريين مما يسمح لهم بتوفير ما يصل إلى 100٪ من رأس المال لأي مشروع ، وإعفاءهم من ضريبة الدخل حتى 10 سنوات.

3. فرص استثمارية واعدة في مختلف القطاعات :ساهم توجه الدولة نحو تبني سياسات اقتصادية منفتحة وارساء اقتصاد متنوع، في تعزيز جاذبية البيئة الاستثمارية من خلال إطلاق مشاريع هامة تجسد قيم

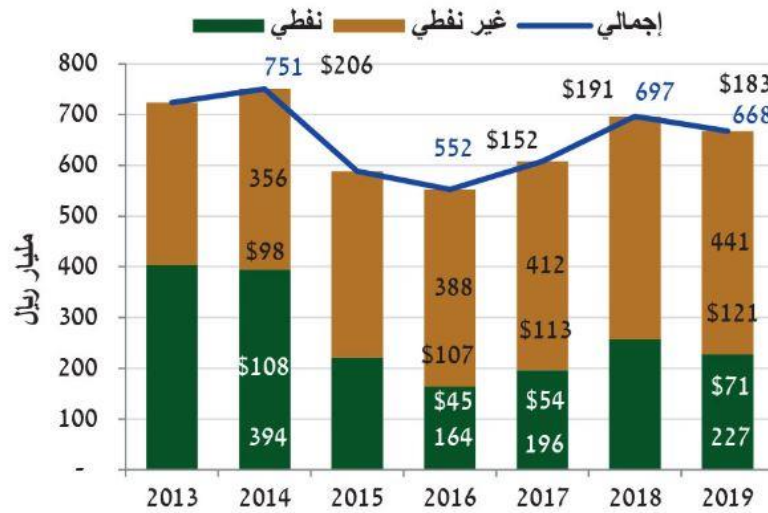
الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتوفير فرص استثمارية واعدة في القطاع اللوجستي والأمن الغذائي والتعليم والصحة والسياحة والرياضة (مكتب الاتصال الحكومي، السياسات الاقتصادية، قطر).

4. بنية تحتية متطورة: سعت دولة قطر إلى تعزيز الإنفاق الحكومي على مشروعات البنية التحتية بهدف دعم تنافسية الاقتصاد القطري وتعزيز مكانته على المستويين العالمي والإقليمي. ونجحت الدولة بتنفيذ عدد من المشاريع الضخمة في هذا المجال ومن بينها ميناء حمد والذي يعد أحد أهم وأكبر الموانئ في منطقة الشرق الأوسط ومطار حمد الدولي ومشروع مترو الدوحة ومشاريع شركة سكك الحديد القطرية (الريل)، وشبكة طرق حيوية ومتطورة تربط بين مختلف المناطق الرئيسية بالدولة، ومناطق اقتصادية ولوجستية ذات جودة عالية ومراكز مالية وتكنولوجية مساندة للمستثمر.

2.3 اهم مؤشرات التنوع الاقتصادي في دولة قطر:

لقد أثبت الاقتصاد الوطني في دولة قطر خلال السنوات الثلاث الماضية مرونته وقدرته على تجاوز على تحديات تقلب أسعار النفط والغاز العالمية، وتباطؤ الطلب على المنتجات الهيدروكربونية من قبل البلدان التي تربطها علاقات تجارية مع دولة قطر وذلك بفضل اتباع سياسات اقتصادية فاعلة. صدر جهاز التخطيط والإحصاء في قطر تقرير الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2020-2022، حيث استعرض التقرير تطورات الاقتصاد الوطني للعامين الماضيين 2018 و2019، وتحليل المعطيات الراهنة جراء انتشار جائحة كورونا (كوفيد-19)، خلال النصف الأول من عام 2020، واستشراف الآفاق المستقبلية للفترة 2020-2022، والتي تشير في مجملها إلى تعافي الاقتصاد الوطني في عام 2021 بمتوسط نمو سنوي سيبلغ حوالي 3.3% وبحد أعلى 5% وبحد أدنى 1.5% (جهاز التخطيط والإحصاء في قطر). وأشار التقرير إلى أن نمو الاقتصاد في 2021، سيعوّض الانكماش الذي حدث في عام 2020 جراء تأثير عدد كبير من الأنشطة الإنتاجية والخدمية بجائحة «كوفيد-19» والمتوقع أن يؤدي إلى انخفاض متوسط أداء الاقتصاد الوطني بحوالي سالب 3.1% بحد أدنى سالب 2.2% وبحد أعلى سالب 4.3%، كما توقع صندوق النقد الدولي في أبريل الماضي (جهاز التخطيط والإحصاء تقرير الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2020-2022).

الشكل (1): القيمة الاسمية للناتج المحلي الاجمالي (2013-2019)

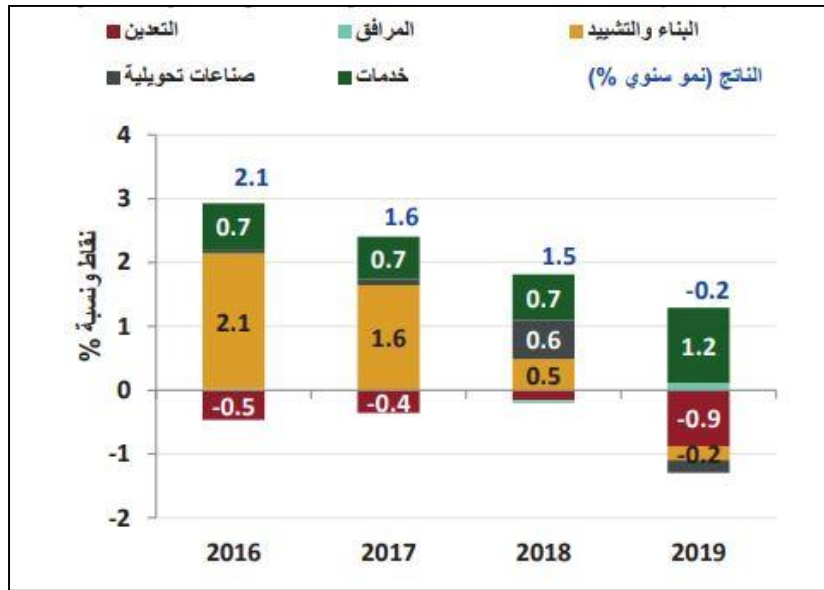


المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء

أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي شهد نموًا بنسبة 1.5% في عام 2018، واستقرّ معدل نموه بنحو سالب 0.2% في عام 2019، بسبب تراجع إنتاجية قطاع الهيدروكربونات بحوالي سالب 1.8% والتي فاقت ما تم تحقيقه من نمو إيجابي في القطاعات غير الهيدروكربونية بنسبة 1.3%، وتراجعت مساهمة قطاع البناء والتشييد في تشكيل نمو الناتج المحلي الإجمالي بنحو 0.22 نقطة مئوية، نتيجة الانتهاء من معظم مشاريع البنية التحتية خاصة المتعلقة باستضافة كأس العالم 2022 (جهاز التخطيط والإحصاء 2020-2022).

أما بالنسبة لمساهمة القطاعات الاقتصادية الرئيسية، فقد شهدت تحولات في مستويات مساهمتها في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة (2016-2019)، حيث لعب قطاع البناء والتشييد دور المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي بمتوسط مساهمة سنوية 1,4 نقطة مئوية، بحد أقصى 2,1 نقطة مئوية وبحد أدنى 0,5 نقطة مئوية. ومع ذلك، انخفضت مساهمته في عام 2019 بمقدار 0,22 نقطة مئوية. في المقابل، استقرت مساهمة قطاع الخدمات في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمتوسط 0,7 نقطة مئوية خلال الفترة نفسها، لكن 1,2 نقطة مئوية، كما مساهمته تصاعدت في عام 2019.

الشكل (2) مساهمة القطاعات الفرعية في نمو الناتج المحلي الإجمالي (جهاز التخطيط والإحصاء تقرير الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2020-2022).



المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء القطري.

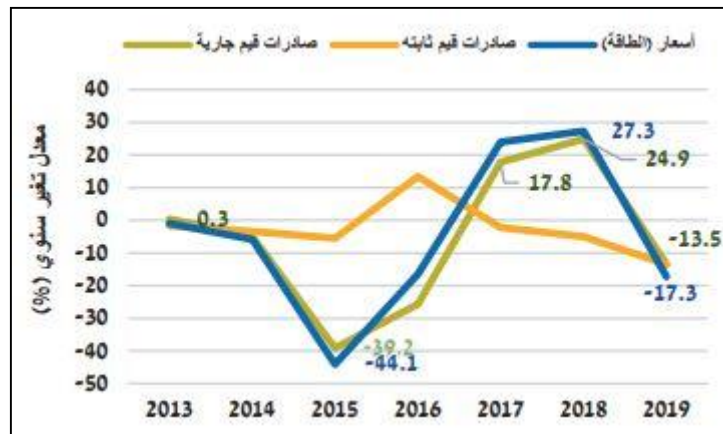
وتعود هذه التحولات إلى ما شهدته دولة قطر خلال الفترة (2016 - 2018)، من حركة عمرانية واسعة في مجال البنى التحتية، والاستثمارات العامة والخاصة، أدت إلى تحفيز أنشطة قطاع البناء والتشييد ومع استكمال معظم المشاريع الإنشائية خلال عامي 2018 و2019، بدأت تنسبة مساهمة قطاع البناء والتشييد في الانحسار، لصالح قطاع الخدمات النقل والمعاملات المالية، والأعمال المساندة، والتجارة. ومع عودة قطاع الخدمات للمساهمة بشكل أكبر في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019، تراجعت مساهمة قطاعات الصناعة التحويلية والبناء والتشييد بحوالي 0,2 و 0,22 نقاط مئوية على التوالي، من ناحية ثانية استمرت المساهمة السلبية لقطاع الهيدروكربونات التعدين واستغلال المحاجر في تكوين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة (2016-2019)، ويرجع ذلك إلى الاستقرار النسبي للكميات المنتجة مع تفاوت محدود ليعكس الصيانة الدورية، والتحديث للعديد من حقول النفط والغاز (جهاز التخطيط والإحصاء تقرير الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2020-2022).

فيما يخص المؤشرات التجارية الخارجية في قطر تلعب التجارة الخارجية ممثلة بالصادرات والواردات دوراً محورياً في مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدولة قطر، حيث مثلت الصادرات خلال الفترة (2016-2019)، في المتوسط حوالي 40% من إجمالي الناتج المحلي، كما وفرت حوالي 81,3% من إجمالي الإيرادات العامة للحكومة. كما أن أنشطة الاستيراد تزود السوق المحلي بالسلع الاستهلاكية، والوسيلة والرأسمالية، لتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبحسب إحصائيات منظمة التجارة العالمية، وكتاب حقائق العالم العام 2018، فقد احتلت دولة قطر المرتبة 47 من حيث إجمالي الصادرات ضمن قائمة

البلدان المصدرة في العالم، والمرتبة 64 من حيث إجمالي الواردات من ضمن قائمة البلدان المستوردة والجدير بالذكر أن عدد شركاء قطر التجاريين في عام 2019 بلغ حوالي 144 بلدا للاستيراد و156 بلدا للتصدير. تفاوت حجم التبادل التجاري بين دولة قطر وشركائها التجاريين من حيث القيم أو الكميات خلال الفترة (2015 - 2019)، اليعكس تأثيرات عدة عوامل، والتي من أهمها: التغير في أسعار الطاقة، في أسعار الاستيراد (غير الطاقة)، وتغير الطلب الكلي المحلي، والتغير في مستوى الطلب العالمي على صادرات قطر من المنتجات الهيدروكربونية والصناعة التحويلية (جهاز التخطيط والإحصاء تقرير الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2020-2022).

يوضح الشكل (3) تأثير التغيرات في أسعار الطاقة على القيمة الاسمية للصادرات، حيث أدى انخفاض معدل التغير في أسعار الطاقة بنسبة 44% في عام 2015، إلى انخفاض معدل التغير في قيمة الصادرات بنسبة 39%. وبالمثل، عندما ارتفع متوسط معدل تغير الأسعار خلال الفترة 2016-2018، ارتفع أيضا معدل التغير في قيمة الصادرات، وحدثت نفس التغيرات من حيث الانخفاض في عام 2019، أما بالنسبة لتغير الصادرات ككميات، فقد تم استخدام معامل الانكماش للناتج المحلي للقطاع الهيدروكربوني، لاحتساب القيمة الثابتة للصادرات، بعد إزالة أثر الأسعار على القيمة الاسمية، إذ يلاحظ أن حجم الصادرات شهد معدل تغير واسع النطاق، بحد أقصى سالب 13,5% في عام 2019، وبعده أدنى سالب 2,2% في عام 2017، وذلك لأن كمية إنتاج وتصدير النفط الخام والغاز، لا تخضع للتغير في الأسعار فحسب، وإنما تخضع أيضا لعوامل أخرى، منها: التقيد بلوائح منظمة أوبك (OPEC) فيما يتعلق بالنفط الخام، أو بإجراءات الصيانة الدورية لحقول النفط والغاز، مع العلم أن دولة قطر انسحبت من منظمة أوبك مع بداية عام 2019 (جهاز التخطيط والإحصاء تقرير الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2020-2022).

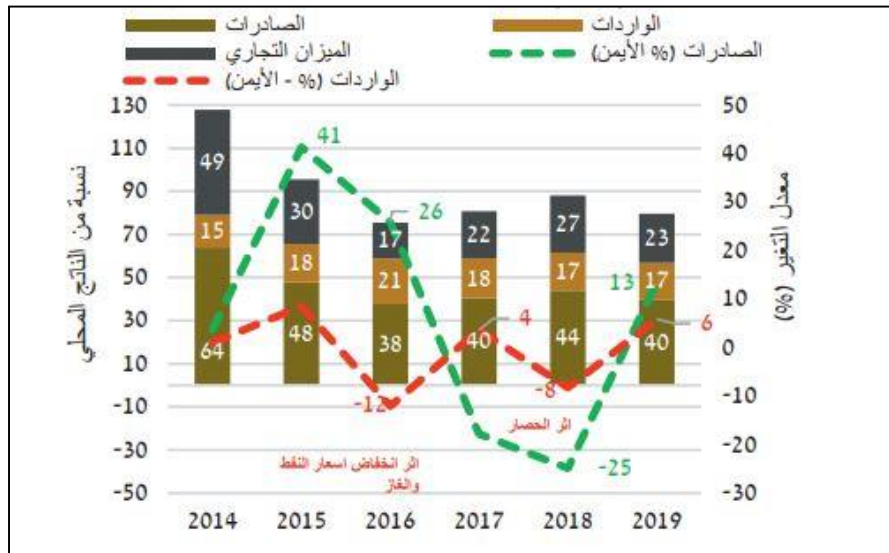
الشكل (3): مسار تطور الصادرات كقيم ثابتة وجارية



المصدر: جهاز التخطيط والاحصاء وصندوق النقد الدولي ابريل 2020.

اما فيما يتعلق بمسار الميزان التجاري للسلع، والذي يمثل الفرق بين إجمالي قيمة الصادرات السلعية - على اساس التسليم على ظهر السفينة (FOB) وإجمالي قيمة الواردات السلعية بعد استبعاد قيمة التكلفة، والتأمين، والشحن (CIF)، فقد ظل يحقق فوائض خلال الفترة (2014-2019) بمتوسط سنوي بلغ 28% من إجمالي الناتج المحلي، مع العلم أن قيمة الصادرات تمثل 46 % من إجمالي الناتج المحلي، بينما تشكل الواردات حوالي 18%، كما يشير الشكل (4).

الشكل (4) مسار تطور مكونات الميزان التجاري



المصدر: مصرف قطر المركزي واعداد جهاز التخطيط والاحصاء .

أما بالنسبة لتقدير النفقات العامة في موازنة عام 2020، فقد قدرت بحوالي 210,5 مليار ريال، بزيادة مقدارها 1,9 % عما تم تقديره كنفقات عامة في موازنة عام 2019. وتأتي هذه الزيادة بشكل رئيس من ارتفاع

نفقات الرواتب والأجور، والسلع والخدمات، وتكاليف خدمة الديون المحلية والأجنبية، التي ارتفعت بنسبة 15%، في حين تم افتراض أن تستقر النفقات الرأسمالية عند 0,1% فقط (جهاز التخطيط والإحصاء تقرير الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2020-2022).

الخاتمة :

يعد التنوع الاقتصادي عنصراً أساسياً في رؤية قطر الوطنية 2030 فهي بمثابة محرك للتطور، من خلال توفيرها فرصاً أكثر، وحياة أفضل للقطريين. فتنوع اقتصاد قطر تعني إيجاد توازن بين الاقتصاد القائم على النفط، وبين اقتصاد أكثر اعتماداً على المعرفة، وضمان مناخ أعمال مستقر ومستدام. كذلك ستكون رؤية قطر الوطنية 2030 عنصراً موجهاً نحو إدارة حكيمة للاقتصاد القطري، قائمة على تعزيز المنافسة واستقطاب المزيد من الاستثمارات وتحفيز النمو.

وبناء عليه تم التوصل لعدة نتائج كان أهمها:

- يعتبر التنوع الاقتصادي ضرورة حتمية للاقتصاديات وحيدة المورد، غير أن إنجاحها يتطلب الالتزام بجملة من المبادئ نجد في مقدمتها توفير المناخ المناسب المتسم بالاستقرار .
- إن التنوع الإنتاجي وتريع الصادرات هما أساسا عملية التنوع الاقتصادي .
- يتطلب رفع كفاءة الإنتاج وتريعه الاستثمار في مختلف القطاعات وتقليص تكاليف الإنتاج وهو ما يجد حلا التشريع الصادرات وترقيتها .
- تعتبر سياسة الإنفاق العام أداة استراتيجية في يد الدولة لإعادة تأهيل الإقتصاد الوطني على المستوى المحلي والخارجي.
- التنوع الاقتصادي عزز مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي، لدولة قطر.

المصادر العربية :

1. التنوع الاقتصادي والتناقضات المربكة، د. أمينة بوعلاي، الاثنين 21 سبتمبر 2020 ، متاح على الرابط: <https://alwatannews.net/article/891943>
2. جهاز التخطيط والإحصاء تقرير الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2020-2022.
3. حامد عبد المجيد دراز(2000)، مبادئ المالية العامة، الاسكندرية.

4. حسن مصطفى حسين (2001)، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية.
5. خالد هاشم عبد الحميد (2018)، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد 19، العدد 1 - الرقم المسلسل للعدد 74.
6. زينب حسين عوض الله (1998)، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت.
7. سوزي عدلي ناشد (2011)، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة للنشر.
8. فليح حسين خلف (2018)، المالية العامة، الطبعة الاولى، عالم الكتاب الحديث، جدار للكتاب العلمي، الاردن.
9. قروم محمد، بن ناصر محمد (2017)، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات المجلد 6، العدد 1.
10. مجيد بن أحمد المعلا، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في دولة الإمارات العربية، منشورات وزارة التخطيط لدولة الامارات، ص 13. 1995 / 2000 المتحدة للسنوات .
11. محمد الصغير بعلي (2003)، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر.
12. مكتب الاتصال الحكومي، السياسات الاقتصادية، قطر.
13. ممدوح عوض الخطيب (2014)، التنوع والنمو في الاقتصاد السعودي، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، قسم الاقتصاد كلية إدارة الأعمال – جامعة الملك سعود، الرياض خلال الفترة 16-17 ربيع الثاني 1435 هـ الموافق 16-17 فبراير 2014.

المصادر الأجنبية :

1. Anwer Shah(2005), public expenditure analysis –public sector governance and accountability series, the international bank for reconstruction and development, library of congress cataloging-in publication data.
2. Stephen M. Kapunda(2003), Diversification and (4) poverty Eradication in Botswana, Journal of African studies, Vol (17)- (2003) No.2, page. 51.
3. www.World bank .com